ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

رسالة النواب الى روحاني: إقطع العلاقات مع الإمارات

علي القطان

الوقت قد حان لوضع حد للامارات هذا ما طالب به عدد من النواب الايرانيين من رئيس البلاد حسن روحاني، للرد على المواقف الاماراتية المعادية لايران ودعمها لنهج اميركا ضد الجمهورية الاسلامية.

وبعث ٦١ نائبا في مجلس الشورى الاسلامي في ايران، رسالة خاطبوا فيها الرئيس روحاني وطالبوه بمراجعة جميع العلاقات بين إيران والإمارات، بسبب موقفها ضد البلاد ودعمها لتصريحات وزير خارجية أميركا.

واعتبر النواب في الرسالة، التي قرأها نيابة عنهم، النائب محسن كوهنك في المجلس، أن الإمارات تتماهى بشكل مباشر مع العداء الأمريكي لإيران.

العداء الاماراتي:

رسالة النواب الايرانيين جاءت بعد ترحيب الإمارات، على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، الاثنين ٢١ ايار/ مايو، بكلمة وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، الذي اتهم إيران بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط عبر دعم الإرهاب والتدخل في شؤون الدول الأخرى، بالإضافة إلى انتهاك الاتفاق النووي والسعي لتطوير أسلحة نووية حسب زعمه، فيما تعهد بأن الولايات المتحدة ستطبق أقوى عقوبات في التاريخ ضد إيران وستمارس عليها ضغوطا مالية غير مسبوقة.

وكتب قرقاش، على حسابه الرسمي في «تويتر» بعد تصريحات بومبيو: «توحد الجهود هو الطريق الصحيح لتدرك طهران عبثية توغلها وتمددها». وزعم قرقاش أن «المنطقة عانت من الخطاب والفعل الإيراني الذي لا يحترم السيادة والشأن الداخلي» حسب قوله.

دعم الامارات للارهاب:

الامارات التي تحاول ارضاء الرئيس الاميركي دونالد ترامب بتأيدها للنهج الاميركي المعادي لايران يبدو انها نسيت ان بصماتها في دعم الإرهاب باتت ظاهرة بجميع أنحاء العالم وفق ما اكدت تقارير دولية بارزة في هذا الشأن، وهو الأمر الذي أكده آخر تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية في شهر يوليو الماضي عن جهود دول العالم في مكافحة الإرهاب، وهو التقرير الذي شكل صدمة لدول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها دولة الإمارات.

واعترفت الخارجية الأمريكية في تقريرها إن الإمارات تعد مركزا إقليميا وعالميا لنقل الأموال وقد استغلت المنظمات الإرهابية ذلك لإرسال واستقبال الدعم المالي.

تمويل على أوسع نطاق:

من جانبها، نشرت الحملة الدولية لمقاطعة الإمارات خريطة تمويل الإمارات للإرهاب في عدد من البلدان حول العالم، وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط. ووفقاً للخريطة، فإن الإمارات دفعت أكثر من ٧٦٠ مليون دولار بين العام ٢٠١٥ إلى العام ٢٠١٧ موزعة على حركات وجماعات إرهابية مسلحة في سوريا وباكستان وليبيا والصومال ومصر وأفغانستان وغيرها من التنظيمات.

وأشارت الحملة الدولية إلى أن الإمارات مولت على سبيل المثال جماعة تابعة لولاية سيناء بـ٣١ مليون دولار، وحركة الشباب الصومالية بقيمة ٦٠ مليون دولار، والجيش الإسلامي في ليبيا بقيمة ٤٢ مليون دولار. أما الجماعات المسلحة في باكستان فحصلت على أكثر من ١٢٠ مليون دولار، من أبرزها طالبان باكستان وجماعة اتحاد المجاهدين في باكستان وجماعة موالية للقاعدة وأفراد ينتمون لجماعة حقاني أفغانستان.

وفي أفغانستان وصلت قيمة دعم الجماعات الإسلامية الإرهابية أكثر من ١٧٢ مليون دولار، جزء منها خصص للقاعدة وجزء لشبكة حقاني. حيث تم الدعم عن طريق شبكات غسيل الأموال في دبي وأبوظبي والتي تتخذها هذه الجماعات كمركز تمويل. وأضافت الحملة أن لبنان لم يسلم أيضاً من تمويل الإمارات، حيث تم ضخ أكثر من ١٧٠ مليون دولار لجماعات إرهابية صغيرة خصصت لإثارة القلاقل ومواجهة حزب اللّه مثل جبهة النصرة — لبنان، وجيش الفتح، ومجموعات تابعة للأسير والقاعدة، ومجموعات سلفية صغيرة.

مناطق الصراع:

وفيما يتعلق بسوريا، نوهت الحملة إلى أن الإمارات مولت جماعات مسلحة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار بين العام ٢٠١١ إلى العام ٢٠١٥. وبحسب الخريطة الجديدة، فقد انحصر دعم الإمارات للجماعات ليصل لأكثر من ١٤٥ مليون دولار. وقالت «الحملة الدولية» إنها حصلت على هذه الأرقام من وثيقة مسربة عبر «ويكليكس»، تحدثت فيها السفارات الأمريكية والمخابرات الروسية عن أرقام دعم الإرهاب من قبل الإمارات.

ومن جانبها، قالت صحيفة نيويورك تايمز إن الإمارات تمول جماعات إرهابية في عدد من مناطق النزاع بالشرق الأوسط، فقد زودت جماعات قتالية في ليبيا بالأسلحة، ووفقًا لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية فإن الإمارات كانت مركز دعم مالي ولوجستي لمنفذي هجمات ١١ سبتمبر٢٠٠١ على الولايات المتحدة.

وفي اليمن ارتكبت الامارات العديد من المجازر بحق المدنيين عبر مشاركتها السعودية في عدوانها على البلاد واعتمادها على مسلحين مرتزقة من الخارج يعملون ضمن إطار القوات الإماراتية، فضلا عن كونها أكبر داعم لجماعة أبو العباس الذي صنفته الولايات المتحدة كإرهابي، حيث وجدت أبو ظبي نفسها في مأزق كبير لأنها من دعمته بالمال والسلاح والمدرعات والعربات العسكرية والذخيرة لتجد أن أموالها صبت في خانة القاعدة ووورطت نفسها أمام المجتمع الدولي، وكافة المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب وستظل هذه اللعنة تلاحق الإمارات سنوات طويلة.

وتشير التقارير إلى أن الإمارات دعمت أبو العباس بالمال والسلاح وأكثر من ١٥٠٠ مسلح لتشكيل ما يسمى بالحزام الأمني في تعز وتعميم التجربة التي اعتمدتها في عدن ومحافظات أخرى.

ابن سلمان ألعوبة بيد ابن زايد

وحول ما يحاك للسعودية وللمنطقة بأسرها، كشف المغرد السعودي الشهير "مجتهد" في وقت سابق «ان ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الذي يعاني من جنون العظمة ويرى نفسه أكبر من حجمه ويريد أن يتحكم بالمنطقة، وجد في هذه الصفات عند محمد بن سلمان فرصة استثمارية مثالية كما عثر على ثغرة في شخصية ابن سلمان -لا يليق ذكرها ويمكن استنتاجها من السياق- كانت مفتاح شخصيته والتحكم فيه، وجعلته ألعوبة بيد ابن زايد ويريد ابن زايد له أن يصبح ملكا حقيقيا قبل أن يموت والده».

زجاج محمد بن سلمان (محمد MBS) واللعب بالحجر

احمد المقدادي

حملة العلاقات العامة الباذخة التي ينفذها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الغرب وخاصة الولايات المتحدة لتحسين صورته كرجل اصلاحي ينادي بالاسلام الوسطي ويتخلى عن الوهابية، اصطدمت باول امتحان اصلاحي حين حاولت ناشطات الشرح والتوضيح لوسائل اعلام وسفارات غربية عن نضالهن من اجل نيل ابسط حقوقهن ومنها حق قيادة السيارات التي تفضل بن سلمان بمنحه لهن بعد طول حرمان.

ولي العهد السعودي الذي يسمى في وسائل التواصل الاجتماعي بـ (ام بي اس) "MBS"، حاول ان يكسر الصورة النمطية لدى الرأي العام عن نظام عائلة آل سعود النجدية التي تحكم ارض الحرمين الشريفين باتفاق تقاسم سلطة مع عائلة آل الشيخ ليكون للاولى السياسة وللثانية الدين من دون ان يكون للشعب الذي يسكن هذه الارض في الحجاز والشرقية والجنوب اي رأي او قرار في امور سياستهم او دينهم.

فادخل "ام بي اس" انواع الترفيه بشكل متعجل جدا وبقرارات فردية ارتجالية دون ان يكلف نفسه عناء استحصال توكيل شعبي ولو بشكل صوري عن طريق "مجلس الشورى" او استبيانات رأي واقعية لعل الشعب يريد الرفاهية اكثر من الترفيه او الحريات الاجتماعية والسياسية قبل خطة عام ٢٠٣٠ الاقتصادية ومشروع "نيون"، او لعلهم يرومون الاستثمار في الانسان وحرياته ونيل حقوقه قبل رفع العمران.

ما يريد ولي العهد السعودي اثباته هو أنه رجل الاصلاح الاوحد وان ما يقوله هو ووفق مقاساته وتوقيتاته ينفذ منة منه على سكان الارض التي يحكمها وان أرادوا شيئا مختلفا وان قالوا اننا سبقناك في مطالبات الاصلاح فسيوصمون بالخيانة والخروج على المرجعيات الدينية والسياسية ويكون مكانهم خلف قضبان الاعتقال وهو ما حصل مع الناشطات والناشطين في مجال حقوق المرأة وحقوق الانسان.

حالة الثقة المفرطة بالنفس المصاب بها "ام بي اس" والهالة التي يصنعها لنفسه بانه يأمر وليس من حق غيره سوى الطاعة لم يضعه امام مشاكل مع مواطنيه في ارض نجد والحجاز بل يؤكد ما سربته تقارير تتحدث عن تعامله بغرور وفوقية مع زعماء عرب ادت الى برود في علاقات الرياض مع بلدان عربية لم يعجبها تعامل الامير الشاب الذي اعتاد ان يعطي الاوامر فيطاع ظنا منه ان كل شئ يشترى.

في هذه الاثناء شبه مراقبون سياسيون مسيرة الامير محمد بن سلمان في حملة اصلاحاته المتسرعة والمرتجلة والصادرة بشكل فوقي دون مشاركة القواعد الشعبية، بمسيرة "صدام حسين" حين كان نائبا لرئيس جمهورية العراق وكان يقود مشاريع اصلاح اقتصادي واجتماعي ويتقرب من الناس لكنه بمجرد انتقاله الى الزعامة تحول الى متفرد ودكتاتوري ودفع بلاده الى مغامرات انتهت الى تدمير العراق واغراقه بالمديونية ونسف بناه التحتية وتفكيك العرى الاجتماعية والهوية الوطنية.

واذا اضفنا الى مشاريع الامير الشاب الاصلاحية، تعالي اصوات المطبعين مع كيان الاحتلال "الاسرئيلي" بحجة مواجهة فائض القوة الايرانية وكذلك محاصرة بلد عربي عضو في مجلس التعاون للدول العربية المطلة على الخليج الفارسي وتهديدها بالعزل التام، وحرب مدمرة على الجارة الجنوبية لبلاد الحرمين الشريفين والرهان الكامل على الرئيس الاميركي دونالد ترامب المتقلب سياسيا وربما نفسيا، تكون بلاد الحرمين الشريفين على كف عفريت وتسير عكس التيار ومفتوحة على مفاجآت تهدد وحدتها وثرائها وهويتها خاصة وان منطقة الشرق الاوسط ملتهبة وعرضة لانفجارات اجتماعية وسياسية خارج المتوقع وبعيدا عن المالوف.

واذا الامير الشاب او من سبقه يُمني نفسه بتقسيم دول يعتبرها منافسة او معادية فان بلاده اكثر عرضة للتقسيم وهو يعلم ان اكثرية من يحكمهم لا يقبلون بحكم عائلته التي تصبغ كل شئ بلونها حتى اسم البلاد ولا بمذهبها الذي لا يمثل الا اقلية من سكان نجد بينما يختلف معهم ابناء الحجاز ومدنهم المقدسة مكة والمدينة وابناء الشرقية وهم يتربعون على آبار النفط وموانئه وابناء المنطقة الجنوبية وانتمائهم التاريخي لليمن.

ويقول المثل من كان بيته من زجاج فعليه ان لا يرمي غيره بالحجر.

قهقهات العرب على مذبح فلسطين

محمد الحسيني

أما وقد احتفل بعض العرب بنقل السفارة الأمريكية من "تل أبيب" إلى القدس .. ماذا سيبقى من مراقد عنزنا في ربى فلسطين المحتلة وتلالها؟!

القدس.. تلك المدينة المهجّرة لم تعد تأمل بزوّارها العرب، ولم تعد ترمق في آخر النفق بصيص حرية، لأن حطام أنظمتنا قد سدّت كل منافذ الأمل، فباتت ترقب طيف أطلالها بعد أن اشتد عليها خناق الطوق، على وقع دويّ معاول الهدم التي تمعن في تفريغ أساستها، فيما حكامنا يطربون على وقع اللحن الصاخب، حيث رفع ترامب سيف العروبة في رقصة تقاليد الزعامة.

سبق أن وقف زعيم ليبيا معمر القذافي في واحد من مؤتمرات العرب وقال: تريدون حل مسألة الصراع العربي - الصهيوني؟ فلنجعل دولة واحدة يعيش فيها اليهود والعرب في دولة اسمها "اسراطين" !! كانت نفحة نبوغ قذافية مضحكة - مبكية، ولم يأخذ السامعون أنفاسهم حتى أتحف الأمة العربية المجتمعة باقتراح نبوغ آخر: إذا كانت المشكلة في المسجد الأقصى فأنا أبني لكم مسجداً أكبر منه وأوسع، ولتأتِ كل الأمم لتزوره حيث يكون، فلا تعود المسألة متعلقة بنزاع على أمتار من الأرض أو حجارة أكل الدهر عليها وشرب.

هكذا هي رؤية حكامنا للقضية.. والشعب الفلسطيني هو الأعمى الوحيد بين كل هؤلاء "المبصرين"، وهو لا يصدّق حتى الآن أن من يتأبطون القضية قد باعوها في سوق نخاسة "تل أبيب" وواشنطن وعواصم أوروبا، وهو لا يصدّق حتى الآن أن أبناء عمومته العرب قد غسلوا هوياتهم واستبدلوا أسماءهم بحبر آخر استقدموه من مطابع البيت الأبيض وكواليس الأمم التي اتحدّت على إزالة اسم فلسطين من مدوّنات الدول وخرائط الجغرافيا ووثائق التاريخ.

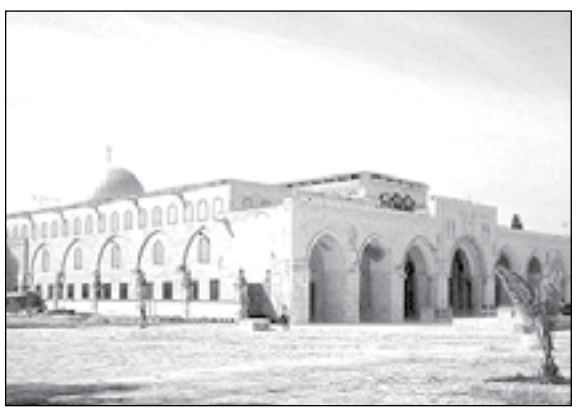

أما وبعد أن سقطت آخر بقايا ورقة التوت العربية.. ماذا سيبقى لنستر عورات أنظمتنا؟!

احتفل ترامب ونتنياهو بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وبارك الخطوة بعض العرب وتبادلوا بيانات التهنئة والابتسامات الخبيثة، فيما انتفض رئيس السلطة المنزوعة الصلاحيات محمود عباس ليعلن الموقف المدوّي: لن نتخلى عن "النضال السلمي" في سبيل إرجاع حقوقنا، ولم يتجاوز هذا الموقف في تردده حدود الطاولة التي يجلس عليها في حين يحدق باقي أعضاء سلطته في فناجين القهوة وصحون الفاكهة المنتشرة أمامهم، وهم يصمّون آذانهم عن أزيز الرصاص الذي كان يقتل حاملي الحجارة من أبناء شعبهم .. وأطفالهم.

لم لا؟! فـ"إسرائيل" بات لها الحق - عند بعض العرب - أن تدافع عن نفسها في مواجهة الصواريخ السورية، وأيضاً في مواجهة وابل الحجارة وطائرات الورق، بينما وابل الصواريخ يمعن في قتل أطفال اليمن بلا هوادة، ولا يفرق بين عرس هنا أو مسجد هناك، أما ترامب فيفرك يديه مسروراً متباهياً بأن صفقات السلاح المليارية ستؤمن مئات الآلاف من فرص العمل للشعب الأمريكي "الفقير" الذي يئن من وطأة البطالة، وينتظر بشوق سلماني لكي تمتلئ خزائن دول الخليج بترسانات الأسلحة والذخائر والصواريخ والطائرات.. وقريباً السلاح النووي.

أما وبعد أن تبادلنا أنخاب الاتفاق على موت قضايانا في أروقة التسويات.. ماذا سيبقى من كلام لنقوله للأجيال القادمة من أبنائنا؟!

ضاعت فلسطين يا بني.. ولم تعد سوى رسماً لبندقية، بندقية لا ينطلق من فوهتها الرصاص بل وردة من مزارع يافا وحيفا التي صادرها اليهود من ملكية العرب وفلسطين، وغصن زيتون من تلال الضفة وبساتين غزة سلبها اليهود من ملاّكها وانتزعوا جذورها ليمحوا في سبعين سنة من القهر تاريخاً من آلاف السنين.. هكذا باتت بندقية النضال في زمن النهايات العربية، فيما مناجل الحصاد الإسرائيلية، وعلى وقع قهقهات الكروش العربية، تقتلع كل براعم الياسمين في أرض فلسطين.

هل يغتنم لبنان الفرصة القائمة في المرحلة الجديدة؟

العميد د. أمين محمد حطيط

تبدأ اليوم مرحلة جديدة في لبنان قد يقول البعض إنها ستكون امتداداً لماضٍ لبناني لن يتغيّر بما فيه من فساد متعدّد الوجوه وارتهان متعدّد الجهات وانقسام متعدّد العناوين، وأن لا شيء في لبنان سيتغيّر وأن ما أطلق من وعود في زمن ما قبل الانتخابات ذهب مع إقفال صناديق الاقتراع وستكون العودة إلى زمن سياسة المحاصصة الطائفية، لا بل التناحر المذهبي القاتل، وبالتالي لا موجب ليشغل أحد نفسه أو يضيّع وقته وجهده في التفكير أو البحث عن معالم مرحلة جديدة وضوابطها .

بيد أنّ هذا الكلام رغم ما فيه من وجاهة وموضوعية يبقى عرضة للأخذ والردّ والنقاش، خاصة إن هناك أكثر من نقطة في لبنان قد تغيّرت عن السابق ما يملي تغييراً في الواقع السياسي اللبناني أو هكذا يفترض.

فرئاسة الجمهورية التي يضطلع بمهامها العماد ميشال عون، وهو المشهود له بحرصه على الوطن وبناء دولة قادرة ومستقرة، لن تسمح بتضييع الفرصة دون بلوغ هذا الهدف أو دون بذل كل ما هو ممكن من جهود في سبيل هذا الهدف. خاصة أن لدى الرئيس الإرادة والوسائل لبلوغ ذلك مع وجود تكتل نيابي يعادل ربع المجلس النيابي بتصرّفه، ووجود حلفاء ومؤيدين يصلون الى ما يلامس ثلثي المجلس أو أقل بقليل في مساندته. وهنا نستطيع أن نؤكد أن المجلس النيابي الجديد ورغم الكثير من الشوائب التي رافقت الانتخابات أو الثغرات التي تضمّنها قانون الانتخاب، فإن المجلس النيابي هذا هو مجلس كتل وخيارات سياسية معلنة وإن الأكثرية المطلقة فيه تملكها قوى متفاهمة على محاربة الفساد وبناء دولة القانون، خاصة بعد أن التزم بذلك كل من السيد حسن نصراللّه المتميّز بالوعد الصادق وأكد عليه رئيس تكتل لبنان القوي الذي طرح مقاومة الفساد.

أما عن الحكومة التي ستشكل لتكون، كما يصفها رئيس الجمهورية بأنها حكومة العهد الأولى، فإن المشاركة فيها ينبغي أن تكون على أسس سياسية وخيارات استراتيجية اذ ليس من المقبول أن تشكل حكومة المتناكفين أو حكومة التعطيل والتعطيل المضاد، وعلى جميع مَن سيشارك فيها أن يقدم مصلحة لبنان على إملاءات الخارج. وفي هذا يجب التوقف عند ثوابت ينبغي أن تكون شروطاً للدخول في هذه الحكومة أو على الأقل يجب أن

يتم التفاهم عليها قبل صدور مراسيم تشكيل الحكومة. أهمها:

رفض أي إملاء أو ضغط خارجي في تشكيل الحكومة. وبوضوح أكثر يجب أن يعلم الجميع وفي طليعتهم السعودية وأميركا أن مَن يديرونه في لبنان لا يملك في المجلس النيابي ثلث المجلس. وبالتالي لا يستطيعون أن يملوا شروطاً حول مَن يشارك في الحكومة أو مَن يُستبعد منها. فالحكومة المقبلة يجب ان تعكس نجاح خيار تفاهم مار مخايل وحلفائه. وهم يملكون كتلاً نيابية متعدّدة وطنياً ومناطقياً وطائفياً ومذهبياً وبإمكانهم تشكيل حكومة ميثاقية دون الحاجة لأحد. وبالتالي فإنّ هذا الفريق هو من يضع الشروط على البعض لقبولهم في الحكومة وليس هو مَن توضع الشروط عليه.

التزام الضوابط الوطنية في ممارسة ما أسمي سياسة النأي بالنفس. فهذه السياسة يجب أن لا تعني عداء لسورية وتبعية للسعودية، فإذا كان على لبنان الإحجام عن معادة أحد من الدول العربية، فإن الأولى بالتطبيق هي سورية، ولذلك يجب التوقف عن ممارسة الكيدية والعدوانية ضد سورية التزام يقتضي أن يكون من الحكومة اللبنانية مجتمعة ومن كلّ وزير منفرداً. ومن لا يستطيع أن يمارس ضبط نفسه، فعليه من البدء أن يحجم عن الدخول في حكومة العهد الأولى التي تحتاج لأقوى العلاقات مع سورية في سبيل بناء الدولة القوية.

عودة النازحين السوريين يجب أن تكون في طليعة اهتمامات الحكومة والتزاماتها. نعم يجب أن تلتزم الحكومة بدءاً برئيسها بهذه المهمة وبما تفرضه من تنسيق وتعاون مع الحكومة السورية وينبغي الإحجام عن تكليف أحد بتشكيل الحكومة إن كان ضد الالتزام بإعادة النازحين. وهنا نرى أن تكليف رئيس الحكومة ينبغي أن يكون مشروطاً، وأن يلتزم رئيس الحكومة بما يقرّره مجلس الوزراء من سياسات لا أن يكون مستقلاً في مواقفه عن مجلس الوزراء. ما يعني أنه آن الأوان لوضع حدّ لتخطي مجلس الوزراء من قبل رئيس الحكومة أياً كان هذا الرئيس. فإذا كان معظم رؤساء الحكومات بعد ٢٠٠٥ تصرف بذهنية الحاكم بأمره لأنهم يملكون في المجلس النيابي الأكثرية المطلقة ولا يخشون محاسبة أو سحب الثقة منهم، فإن الوضع اليوم تغيّر. وهذا ما يجب أخذه بالحسبان. فالدستور الجديد يضع السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء ولا يوليها لرئيس الحكومة الذي هو ناطق باسم الحكومة وليس مقرراً عنها.

وأخيراً نقول إن وجود شخصية وطنية بحجم العماد ميشال عون، وإلى جانبه قوة سياسية ونيابية بحجم يتخطى الأكثرية الشعبية المطلقة والأكثرية البرلمانية المطلقة، هي فرصة تتاح للبنان لأول مرة منذ زمن طويل لبناء الدولة بنفس استقلالي وتطهيرها من الفساد والفاسدين وإحياء الدستور والعمل بالقوانين والنأي بلبنان عن إملاءات الخارج وتدخلاته. وعليه يجب أن توجّه رسائل عملية للداخل والخارج مفادها أنه لا انصياع لبنانياً للرغبات الأميركية والسعودية ومَن معهم وغيرهم من الدول أو الهيئات، في أي موضوع يمسّ المصلحة اللبنانية سواء تعلّق الأمر بتشكيل الحكومة أو بالاستراتيجية الدفاعية أو سواهما. فلبنان هو مَن يحدّد كيف يبني علاقاته مع الخارج ولا يمكن ان يقبل إملاء الخارج عليه في وجهة وطبيعة علاقاته الدولية فهل هذا حلم؟ أم هي فرصة يجب أن تغتنم؟